



## المركز المصري

### للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الشهور الأولى للرئيس مرسي: مائة يوم من سياسات التجاهل والتهميش

١١ أكتوبر ٢٠١٢

مائة يوم مروا، منذ تولى الرئيس محمد مرسي الرئاسة، كأول رئيس مدني منتخب بعد ثورة الـ٢٥ من يناير، بعد أحلام الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. تولى الرئيس مرسي منصبه وسط آمال المصريين في نظام سياسي ديمقراطي وسياسات اقتصادية معنية بالفقراء، آملين فيه اتخاذ خطوات واضحة في اتجاه تحقيق أهم مطالب الثورة من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية. شهدت المائة يوم تكاتف جديد للمصريين في كافة أنحاء الجمهورية.. تكاتفت كل أطراف الشعب المصري من الإسكندرية لأسوان ومن مطروح الى الوادي الجديد وسيناء، مروراً بكل محافظات مصر.. تكاتفت الأطباء والمعلمون، العمال وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الفلاحون والصيادون، الموظفون بالدولة والعاطلون، ربات البيوت وطلاب الجامعات، الباعة الجائلون والسائقون.. اجتمع كل هؤلاء على شيء واحد وهو الاحتجاج.. الاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية لمصر، والتي تستمر في تهميش الفقراء والإضرار بهم وبالطبقات المتوسطة.. السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي لم يروا فيها إلا أنها امتداداً لسياسات نظام مبارك بشكل أو بآخر.

في هذا التقرير يتطرق المركز المصري لوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الـ١٠٠ يوم الأولى لتولي الرئيس مرسي منصبه. نستند في إعداد هذا التقرير إلى ما رصدته المركز من سياسات اقتصادية واجتماعية للرئيس محمد مرسي منذ توليه الحكم، وما نتج عن هذه السياسات من كوارث في مختلف المجالات وفي كافة قرى مصر. فنرصد الاحتجاجات الاجتماعية المتزايدة اعتراضاً على استمرار سياسات التهميش وعدم اتخاذ خطوات لحل مشاكل المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، كما نرصد التعسف وانتهاكات الدولة ضد هؤلاء المحتجين. إلى جانب ذلك، نرصد استمرار السياسات الاقتصادية العامة المنحازة بوضوح لمصالح رجال الأعمال والأشد قسوة وتجاهلاً للفقراء والطبقات المتوسطة، وخاصة فيما يتعلق بتعامل حكومة مرسي مع قضايا الفساد، ومع موازنة الدولة والتوسع في الديون الخارجية. ونرى كيف يؤثر هذا على سياسات الدولة فيما يتعلق بالتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وحقوق العمال، والسكن، وفي تهميش الدولة للفقراء بشكل عام.

## مائة يوم من الاحتجاجات العمالية والاجتماعية

المؤشر الأكثر أهمية والذي نتناوله في هذا التقرير هو الزيادة المطردة في عدد الاحتجاجات الاجتماعية في الأشهر الثلاثة الماضية، حيث تجاوز عدد الاحتجاجات التي رصدها المركز خلال الثلاثة أشهر الأولى لحكم مرسي الـ ١٥٩١ احتجاج. ارتفاع عدد الاحتجاجات وتنوعها ليس له دلالة سوى أن السياسة التي يتبعها مرسي لم ولن تؤدي سوى لمزيد من الاحتجاجات والاضرابات الناتجة عن سياسات تهميش عامة الشعب وتجاهل أبسط حقوق المواطنين. فقد تضمنت الإضرابات والاحتجاجات جميع أطراف الشعب من إعلاميين، وصحفيين، وأصحاب أعمال حرة، وأطباء، وممرضين، وفنيين صحيين، وأثريين، وأهالي الأحياء الفقيرة، وأئمة المساجد، والباعة الجائلين، والتجار الصغار، وجزارون، وخفراء، والصيدلة، والصيدادين، وطلاب الجامعات والمدارس، والطارين، والعاملين بالمصانع والشركات، وعاملين بالنقابات، وعاملين بهيئات حكومية، وفلاحين، ومحالين على المعاش، ومحامين، ومرشدين سياحيين، ومضيفين جوبيين، ومعاقين، ومهندسين، وأمناء شرطة، وأصحاب سفن، وحاملي أمتعة، وخريجين، وسائقين، وأصحاب ميكروبياصات، وعمال التحميل بالمطارات، وعمال الري، وعمال الشركات التي خصصت، وعمال المحاجر، وعمال المخابز، وعمال النظافة، وقضاة، وعمال مؤقتين، وكيميائيين، ومسعفين، وموزعي أنابيب البوتجاز، وموظفي مجلس الشعب وغيرهم من الفئات التي عانت وما زالت تعاني من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتتالية قبل وبعد الثورة.

وجاءت الإحصائيات لتشير إلى أن القطاع الحكومي جاء في المرتبة الأولى من حيث عدد الاحتجاجات بعدد بلغ ٦١٥ احتجاج، في حين قام الأهالي بـ ٥٩٥ احتجاج، وجاء القطاع الخاص في المرتبة الثالثة بـ ١٤٣ احتجاج خلال الثلاثة أشهر الماضية، فيما شهد قطاع الأعمال العام ١٠٢ حالة احتجاج، بينما قام أصحاب الأعمال الحرة بـ ٦٦ حركة احتجاجية، وسجل الطلاب ٦١ احتجاجاً.

واستخدم المحتجون كافة الطرق الممكنة لتوصيل صوتهم والضغط للوصول لمطالبهم، حتى لجأ البعض لتصعيد آليات الاحتجاج لما بدى تطرفاً في بعض الأحيان بعد فشل جميع محاولاتهم الأخرى. ورصد المركز في الثلاثة شهور الأولى من حكم مرسي ٣٧١ وقفة احتجاجية، و٢٦٣ حالة قطع طرق، و٢٦٠ إضراب عن العمل، و٢٣٠ حالة تظاهر، و١٩٩ حالة اعتصام، و٩٩ حالة تجمع، و٦٨ حالة إضراب عن الطعام، و٣٢ حالة اقتحام مكتب مسئول، و٢٨ مسيرة، و١٥ حالة احتجاج مسئول داخل مكتبة، و٧ حالات إغلاق لمقرات حكومية، و٥ حالات إغلاق بوابات جامعات ومدارس، و٤ حالات إضراب عن الدراسة، وجاء الاحتجاج بخلع الملابس ومحاولة إحراق النفس ومحاصرة الهيئات والامتناع عن دفع فاتورة الكهرباء وقطع المياه عن مدينة، كل منها بحالتين، والاستقالة عن العمل ومحاولة الانتحار والاضراب عن تناول الدواء كل منها جاء بحالة واحدة فقط.



وكانت الاحتجاجات بجميع محافظات مصر واحتلت القاهرة المرتبة الأولى بإجمالي ٢٣٨ حركة احتجاجية، والغربية بـ ١٥٠ حركة احتجاجية، والمنيا بـ ١٠٥ حركة احتجاجية، والشرقية ٩٧ حركة احتجاجية، والإسكندرية بـ ٨٣ حركة احتجاجية

المحافظة	يوليو		أغسطس		سبتمبر	
	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني
القاهرة	18.45%	7.12%	6.87%	21.62%	20.33%	17.78%
المنيا	8.49%	7.12%	6.11%	4.73%	4.33%	7.94%
الإسكندرية	3.69%	3.73%	3.82%	4.05%	7.00%	7.94%
القليوبية	2.21%	4.75%	5.34%	3.38%	2.67%	3.81%
اسيوط	4.43%	2.71%	3.82%	4.73%	4.00%	5.71%
كفر الشيخ	5.54%	5.76%	6.11%	4.05%	3.00%	3.17%
الاسماعلية	3.32%	3.05%	4.58%	7.43%	3.67%	3.49%
قنا	1.11%	2.03%	3.05%	0.68%	2.33%	0.63%
الشرقية	5.54%	6.78%	4.20%	10.14%	5.33%	6.35%
الجيزة	1.11%	2.37%	2.67%	1.35%	0.67%	0.95%
أسوان	1.48%	2.37%	2.29%	0.68%	2.33%	1.27%
الفيوم	5.54%	4.75%	4.96%	3.38%	3.00%	3.81%
السويس	3.32%	1.36%	3.05%	3.38%	7.33%	4.76%
الوادى الجديد	0.37%	1.69%	0.76%	2.70%	1.33%	1.59%
الغربية	6.27%	13.56%	11.83%	12.16%	8.33%	6.03%
بورسعيد	1.11%	1.02%	1.91%	2.03%	2.33%	2.54%
الاقصر	2.21%	2.03%	1.15%	0.68%	1.00%	1.27%
بني سويف	1.48%	2.37%	2.67%	0.68%	2.33%	1.90%
المنوفية	1.11%	3.39%	1.91%	2.03%	1.00%	0.32%
البحر الاحمر	1.48%	4.75%	3.05%	0.00%	0.67%	1.59%
دمياط	1.48%	1.02%	2.67%	1.35%	2.33%	2.22%
جنوب سيناء	1.48%	1.36%	0.76%	0.68%	0.67%	0.32%
الدقهلية	4.06%	5.08%	6.49%	3.38%	6.33%	8.25%
شمال سيناء	7.01%	3.05%	2.67%	0.00%	2.67%	1.90%
البحيرة	3.69%	2.71%	4.58%	1.35%	3.67%	2.22%
مرسى مطروح	1.11%	0.68%	1.15%	1.35%	0.33%	0.95%
سوهاج	2.58%	3.05%	1.53%	0.68%	0.67%	0.63%
إجمالي	271	295	262	148	300	315

(نسبة الاحتجاجات بالمحافظات خلال الثلاث أشهر الأولى من تولي الرئيس مرسي للرئاسة، اللون الأحمر يرمز إلى محافظات

تعدت فيها نسبة الاحتجاجات ١٠% من الإجمالي)

وفشل النظام فشلا بالغا في التعامل مع مطالب المصريين واحتجاجاتهم، فكان رد الفعل الرئيسي هو زيادة في القمع والانتهاكات ضد المحتجين. فرصدنا أيضا كافة أشكال التعسف التي تم التعامل بها مع هؤلاء المحتجين ليس فقط من قبل رجال الأعمال في المصانع، ولكن أيضا من قبل الدولة وأجهزتها "الشرطة" مع الأهالي وغيرهم من المواطنين والمهنيين.

تعددت أشكال التعسف مابين الفصل من العمل، الوقف عن العمل، النقل إلى خارج مقر العمل أو داخله، الاعتقال، الضرب والسحل، الخصم من المرتب، التحويل للتحقيق سواء في النيابة الإدارية أو النيابة العامه، التهديد والترهيب.

فقد تم فصل أكثر من ٢٠٠ عامل بشكل فردي خلال الثلاثة شهور الماضية، كما تم تحويل أكثر من مائة عامل للتحقيق بعد القبض عليهم أثناء تظاهرتهم بشكل سلمي، كما حدث مع عمال النقل العام، عمال التشجير، والمدرسين بالأجر في الدقهلية، كما قامت قوات الشرطة بالقبض على عدد من الموظفين والعمال من داخل منازلهم مثل موظفي جامعة الزقازيق، وعمال شركة الكيماويات الوسيطة بالفيوم، وغيرها من الحالات.

هذا بالإضافة إلى الاعتداء على العمال من قبل البلطجية بعد تحريض أصحاب الأعمال ضدهم أثناء اعتصامهم سليما داخل مصانعهم مثل عمال شركة عصفور للتعددين والحراريات، وعمال شركة سيراميك كليوباترا بالسويس، والاعتداء على الأطباء المضربين داخل المستشفيات، وغيرها من الحالات.

أيضا غلق الشركات وتشريد العمال سواء بالتهديد أو بالتنفيذ الحقيقي مثل عمال شركة جاك لصناعة السيارات الذين تم بالفعل غلق مصنعهم وتشريد المئات منهم، وعمال شركة سيراميك كليوباترا، وعصفور للتعددين والحراريات، ورفض شركة غاز مصر تشغيل أكثر من ١٠٠٠ عامل بعد انتهاء عقودهم، وغيرها من الأمثلة.



إن الطريقة التي يتعامل بها الرئيس مرسي ووزير القوى العاملة، خالد الأزهرى، مع العمال من تجاهل، وتعسف، وإطلاق يد الشرطة، وعدم الوقوف ضد سطوة رجال الأعمال عليهم، لم تحدث بهذه الفجاجة من قبل. كما يرى العمال والموظفون الآن أن الطريقة التي يتعامل بها الرئيس مرسي ووزير القوى العاملة ضد مطالب الثورة التي أتت بهم إلى مناصبهم شديدة التعسف، ويتساءل العمال والموظفين عن العدالة الاجتماعية التي وعدهم بها الرئيس والحكومة والتي لم يتحقق منها شيء حتى الآن، مشيرين إلى أنهم هم من أسقطوا النظام السابق، وهم ما زالوا قادرين على إسقاط أي نظام إذا لم يحقق مطالبهم المشروعة.

#### إعادة بناء تحالف الحكومة ورجال الأعمال وحماية الفساد:

احتج العمال على تعسف أصحاب الأعمال وإهدارهم لحقوق العمال، كما احتجوا على ضعف عملية الانتاج وتفشي الفساد في أماكن العمل. وبينما أهمل مرسي الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ولم يتخذ خطوات لتأمينهم، فقد حرص الرئيس كل الحرص على تظمين رجال الأعمال المصريين والأجانب بعدة خطوات. أولها هو عقد الاجتماعات وجلسات الحوار العديدة مع رجال الأعمال

المصريين والاجانب لتطمينهم على أن استثماراتهم ستستمر كما اعتادوا، والرحلات الدولية العديدة للرئيس وحكومته المشتركة مع رجال الأعمال.

اما الأكثر أهمية هو حفاظ الرئاسة بسلطاتها التنفيذية والتشريعية على نظام يحمي فساد المستثمرين من المحاسبة والعقاب. فأبقى الرئيس، كما أبتت أغلبية حزب الحرية والعدالة في البرلمان المنحل من قبله، على المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ والذي يحسن المستثمرين من أية مساءلة قضائية إدارية أو جنائية على جرائمهم المالية، من اختلاس مال عام أو فساد مالي، وعلى أن تبدل المحاكم بلجان حكومية تتصالح مع المستثمرين على جرائمهم المالية وديا. واستمرت الرئاسة وحكومتها في الامتناع عن تنفيذ أحكام بعودة شركات وأراضي بيعت عن طريق الفساد بأقل من ثمنها، ممتعة عن استرجاع المليارات من أموال الدولة بالرغم من ما تردده الرئاسة والحكومة عن عجز الموازنة المصرية.. فبدلا من أن تسعى الحكومة لاسترداد ما تم نهبه من المال العام، بدأت في التصالح الودي مع بعض هذه الشركات وبعض هؤلاء المستثمرين.

وبجانب الاستمرار في تبني نظام يدعم الفساد، تخطو حكومة مرسى بثبات في نفس طريق السياسات الاقتصادية لحكومة نظيف النيوليبرالية، بل تبدو اكثر استعدادا لاتخاذ خطوات أقسى في رفع الدعم والعودة للخصخصة وغيرها من سياسات. وهذا ما رصده المركز، وخاصة فيما يتعلق بتعامل مرسى مع ملف موازنة الدولة، وسياساته تجاه التوسع في القروض الخارجية بشروطها المجفة.

### الموازنة العامة للدولة: سياسة الإفكار مستمرة

تعتبر عملية إعداد الموازنة العامة من أهم سبل تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والمجتمعية، حيث أن موازنة الدولة تعتبر مقياسا لألويات الدولة من خلال ما تنفقه على البنود المختلفة. ولكن مع مناقشة مخصصات الموازنة العامة وانعكاسها على سياسات الدولة، يجب تقييم مستوى الشفافية المتبع خلال مراحل إعداد الموازنة المختلفة المتمثلة في: صياغتها، والموافقة عليها، وتنفيذها، وأخيرا: مراقبة التنفيذ في جميع المراحل. وعانى الفقراء طويلا من تجاهل احتياجاتهم وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في موازنة الدولة، والتحيز لمصالح الأغنياء. ووصل الامر انه في العام ٢٠١٠/٢٠١١ كان اجمالي الدعم المقدم لرجال الأعمال المصدرين للخارج في موازنة الدولة يساوي مجموع ميزانية الدولة لدعم الأدوية والتأمين الصحي، مشروع إسكان الفقراء، مشروع دعم تنمية الصعيد، والدعم للمزارعين والمنتجات الزراعية.

ولذا، فعندما أطاحت الثورة برموز الحزب الوطني وعلى رأسهم الرئيس السابق، توقعنا أن نرى اختلافا في عملية إعداد وصياغة الموازنة من ناحيتين: أولا من حيث اشتراك المواطنين في وضع الموازنة العامة، وثانيا من خلال إعادة هيكلة مخصصات الموازنة كي تتلاءم مع مطالب الشعب الذي ثار من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. وللأسف، ظل الحال على ما هو عليه، فلم يلعب المواطن أي دور في إعداد الموازنة (ولا حتى من خلال البرلمان المنتخب)، ولم يتغير الهيكل العام للموازنة العامة أبدا، وكأنها نسخة من موازنة النظام السابق.

كان لعودة البرلمان في نوفمبر ٢٠١١ أثرا إيجابيا لما بعثه من بوادر أمل لدى المصريين في الحصول على مستوى الشفافية المطلوب من البرلمان المنتخب، والذي سيكون ممثلا الشعب في الرقابة على الحكومة، وبالتالي في الرقابة على الموازنة العامة أيضا. ولهذا تصاعدت الآمال في إعداد موازنة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشكل يليق بموازنة تأتي بعض ثورة يناير، وهو ما افتقدناه جميعا في موازنة ٢٠١١-٢٠١٢.. ولكن هذه الآمال لم تتحقق لأسباب عديدة. وبعد انتخاب محمد مرسى رئيسا للجمهورية، كان الوقت قد أرف لإجراء تعديلات بخصوص بنود الموازنة العامة التي أقرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهكذا أصبح الرئيس المنتخب منفذا لسياسات تعكس ميزانية أعدها العسكري، ولا تختلف عن غيرها من ميزانيات الأعوام السابقة.

فبالنظر إلى بنود ومخصصات الموازنة العامة للدولة، نجد أن سياستها لا تختلف أبدا عن سياسات ومخصصات الموازونات السابقة والتي شاركت في إفكار الشعب وحرمانه من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في التعليم المجاني ذي الجودة، والحق

في الرعاية الصحية الملائمة المتوفرة للجميع على حد سواء، ولعل بقاء الميزانية العامة على ما كانت عليه قبل ثورة يناير أكبر دليل على افتقار برنامج مرسي للتغيير المنشود، ولعل موازنة العام الجاري معبرة عن سبب اندلاع الاحتجاجات بين جموع الشعب والمواطنين، مطالبين بحقوقهم المختلفة، وخاصة حقوقهم ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

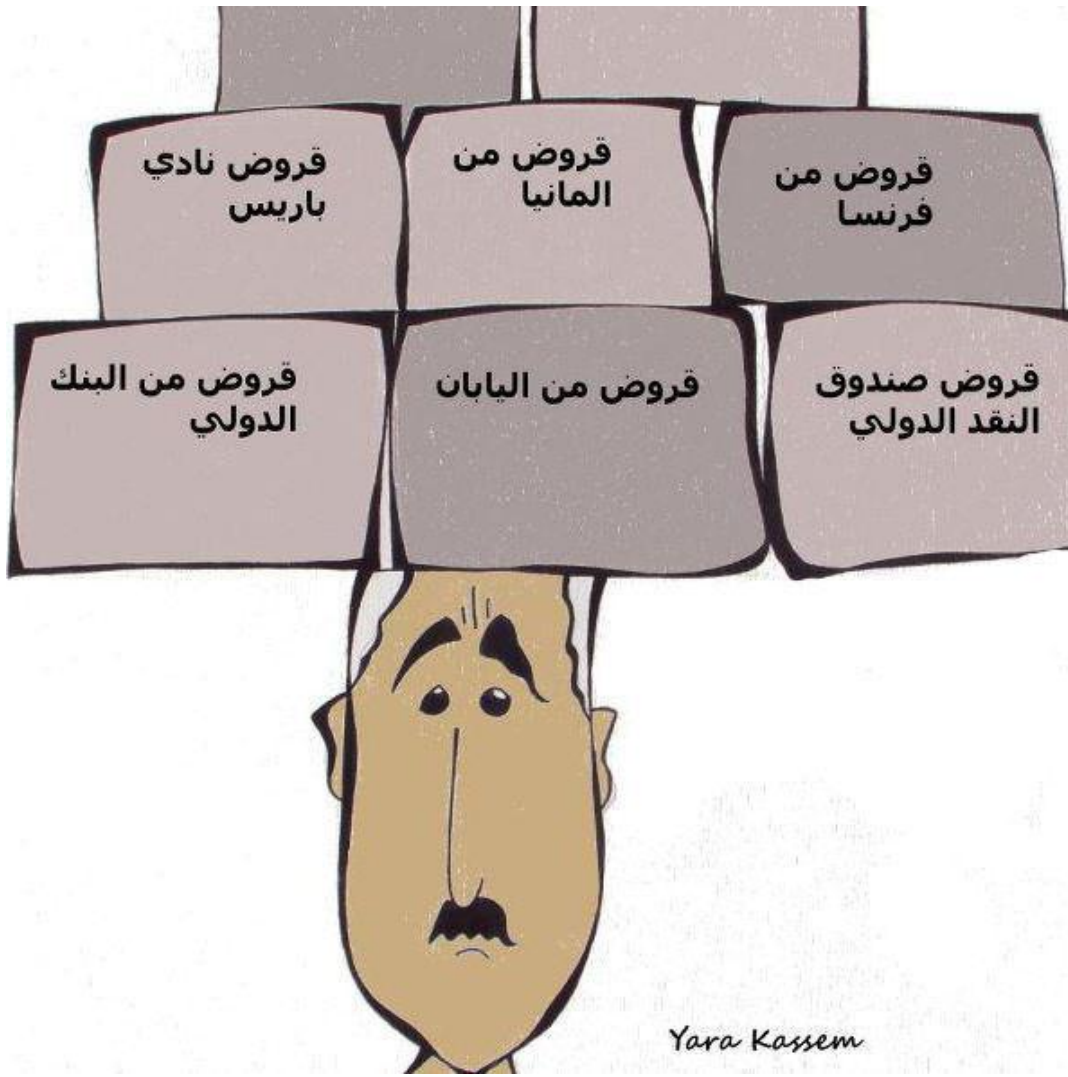
ونأخذ موازنة الجهاز الإداري: الاستخدامات، مثالا لاستمرار نفس السياسات، وتتضمن (المصروفات - الحيازة - سداد القروض)

القطاع	2010/2011	2011/2012	2012/2013
الدفاع والامن القومي	6.33%	5.31%	5.48%
قطاع الصحة	2.69%	2.19%	1.95%
قطاع التعليم	1.56%	1.25%	1.49%
قطاع الاسكان والمرافق المجتمعية	1.40%	2.68%	2.38%
إجمالي	401,345,249,000	479,380,646,810	502,614,498,000

### السياسة الاقتصادية والديون الخارجية:

وعد الرئيس محمد مرسي بسياسة اقتصادية مبنية على أسس التنمية والإكتفاء الذاتي والإنتاجية، ولكن ما تبين لنا خلال فتره المائه يوم الأولى من حكمه هو الآتى: ملامح لخطه وسياسة إقتصادية مبنية على التبعية، والإستدانة والإفكار المستمر للمواطن المهمش اقتصاديا، بدلا من الاستقلالية، والنمو الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة.

فوفقا لوزير المالية، ستقوم مصر بتلقى تمويل خارجى بقيمة ١١ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٢/٢٠١٣. كانت الحكومة السابقة قد أعلنت مبدئيا أنها ستحصل على قرض من صندوق النقد الدولي بمبلغ ٣,٢ مليار دولار أمريكي، وقد عدلت قيمة القرض لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار في فترة تولي مرسي للرئاسة، بالإضافة إلى الالتزام بمجموعة من "حزم دعم" ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، والتي ما هي إلا حزم قروض تضيف الديون على عاتق الموازنة العامة وتتسبب في فرض سياسات تقيص الإنفاق فى مجالات الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين كما سيتضح أدناه.



تتضمن تلك الحزم قرض بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية للتجارة والتمويل، وقرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشاريع طاقة، وقرض بقيمة ٦٥٠ مليون دولار أمريكي كمعونة من الاتحاد الأوروبي مشروطة ببرنامج صندوق النقد الدولي. كذلك، مصر في صدد محادثات مع السلطات السعودية العربية من أجل الحصول على حزمة معونة بقيمة ٢,٧ مليار دولار أمريكي، والتي تمثل شريحة من الإقراض السعودي تجاه مصر والذي يبلغ قيمته ٣,٢ مليار دولار أمريكي.<sup>١</sup>

وبجانب تأثير هذا الكم الهائل من الديون على الموازنة العامة وقدرة الاقتصاد المصري لتسديد تلك الديون على مدار عشرات السنين، تأتي اتفاقات القروض هذه بشروط لتبني سياسات اقتصادية واجتماعية بعينها.. فبناء على شروط هذه الاتفاقات، يجب أن يتبنى نظام مرسى سياسة اقتصادية تابعة لنظام السوق الحر والتي تتبنى مبادئ تقليص دور الدولة في المؤسسات العامة وتقليص الدعم الذي تقدمه الدولة، وذلك من خلال الخوض في عملية خصخصة كاملة لأصول الدولة، ومن خلال اتباع نظام الشراكة بين القطاع الخاص والعام. وتنتمي تلك السياسة لشراكة اتفاقية دوفيل<sup>٢</sup> والتي تنظم إتباع سياسات الخصخصة والسوق الحر النيو ليبرالية في البلاد الشريكة. ومن الجدير بالذكر أن السياسة المقترحة في شراكة دوفيل ما هي إلا نسخة معدلة من سياسات إعادة الهيكلة المطبقة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شريطة حصول الدول النامية على حزم تمويلية وقروض منهم.

الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية. " . يونيو .  
البنك الإفريقي للتنمية. " أربع دول ينضمون إلى شراكة دوفيل لتطبيق سياسات إعادة الهيكلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا".  
<http://www.afdb.org/fr/news-and-events/article/four-countries-join-deauville-partnership-in-support-for-.mena-reform-8363/>



وتضمن تلك الإتفاقية مجموعة من ١٠ مؤسسات مالية دولية<sup>٣</sup> والدول الـ ٨ الكبار والشركاء من الدول النامية وهم مصر والمغرب وتونس والأردن<sup>٤</sup>. وفي ذلك خطر كبير لما يمثله هذا النمط من تكلمة لتاريخ فساد منظومة الخصخصة وآثارها على إنتاجية الدولة وضياح المال العام، خاصة في وجود البيئة التشريعية التي تضمن إستكمال الإدارة الفاسدة وعدم محاسبة المسؤولين عن الجرائم الاقتصادية، وخاصة قانون حماية المستثمر رقم ٤ لسنة ٢٠١١ والذي يقتضى بحماية المستثمرين من المصريين والأجانب من الخصوع للمحاكمات الجنائية أو الاقتصادية عند حدوث أي خلاف مادي أو إداري أو غيره.

ونرى آثار تلك الاتفاقية من تبعية اقتصادية وإفقار وتهميش للمواطنين الفقراء في صالح أصحاب رأس المال وشركاتهم متعددة الجنسيات واضحة تماما في أول تعامل اقتصادي جديد تشترك فيه مصر مع إحدى المؤسسات المالية الشريكة في تلك الاتفاقية والتي تتضمن السياسات الآتية: التعدي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وآليات الوصول إليها، وذلك من خلال رفع الدعم أو ما تسمية الجهات المقرضة إعادة توزيع الدعم والتي أعاد توصيفها بوصفها الحقيقي الرئيس مرسى على أنها سياسة تقليص الدعم، وذلك في خطابة الأخير يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٢. طبقا لورقة مبدأ عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ستقوم تلك المؤسسة بالعمل في مصر طبقا لخطة السياسة الاقتصادية المقدمة لها من جانب السلطة المصرية وطبقا لشروط شراكة دوفيل، والتي في ضوءها تم اقتراح العمل على الأسس التالية: رفع الدعم عن الطاقة والمجال الزراعي، تحديد تخصيص خدمات النقل و المواصلات بحيث تكون الخدمات بسعر السوق الحر، تقليص دور الدولة في إدارة وإشغال مجال خدمات المياه، والصرف الصحي.

في مجال الزراعة تقتضى خطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تحويل الزراعة من نشاط اجتماعي واقتصادي يقوم عليه الفلاح المصري الصغير إلى عملية تجارية تتحكم بها شركات البذور التجارية العالمية والتي سبق وبدأ النظام السابق التعامل معها بصفة غير رسمية وأدت إلى الآتي: أولا ضياح الأصناف المحلية للبذور المصرية (المعروفة بالبذور البلدي) مما أدى إلى إضرار الدورة الزراعية، لأن البذور المستوردة المصنعة عالميا لا تتماشى مع دورة الإنتاج الزراعي المصرية. ثانيا: تهديد السيادة الغذائية المصرية، حيث أن البذور المستوردة المصنعة من قبل شركات الاستثمار الدولية تفرص نوع الغذاء الذي سينتج/ ينتج بمصر وكميته ومدى إنتاجيته من خلال البذور المقدمة للفلاح. ثالثا تقوم السياسة العامة على تقليص الإنفاق العام برفع الدعم عن الفلاح والتي من شأنها استكمال دائرة الإفقار والتهميش للفلاح الصغير والذي تم تهمة شدة عندما تراجعت الدولة عن دورها في توفير الأدوات والمستلزمات الزراعية في الحقبة الأخيرة<sup>٥</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة الدين الخارجي للرئيس مرسى قد أثار استياء شعبيا، انعكس بالعديد من المسيرات والوقفات الاحتجاجية الراضة للسياسة الاقتصادية المبنية على الاستدانة بشكل عام، والرافضة للاقتراض من صندوق النقد الدولي وأمثاله من المؤسسات المالية الدولية بشكل خاص، وهي المؤسسات المرتبطة في أذهان المصريين بسياسات الخصخصة الفاسدة. ويذكر من تلك الاحتجاجات الوقفة الإحتجاجية أمام مجلس الوزراء يوم زيارة السيدة كرسيتين لاجارد، مديرة صندوق النقد الدولي، لمصر، يوم الأربعاء ٢٢ أغسطس ٢٠١٢ لمناقشة تفاصيل القرض، وأخرى يوم ٢٩ من ذات الشهر عند زيارة وفد من الصندوق لمصر، تلاها مجموعة من الفاعليات الاحتجاجية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مثل وقفات بمترو الأنفاق ومسيرات بمنطقة وسط البلد القاهرة، وغيرها.

تفافية شراكة دوفيل من المؤسسات المالية الدولية نرجوا الرجوع إلى البيان المشترك من مؤسسات المالية الدولية بخصو إتفاقية شراكة

دوفيل <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Joint%20IFI%27s%20statement-110910-Original.pdf>

: تفافية دوفيل . الموقع الرسمي للبيت الأبيض. [http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/05/19/fact-sheet-](http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/05/19/fact-sheet-g-8-action-deauville-partnership-arab-countries-transition)

[g-8-action-deauville-partnership-arab-countries-transition](http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/05/19/fact-sheet-g-8-action-deauville-partnership-arab-countries-transition)

البنك الأوروبي لإعادة الأعمار و التنمية. يوليو .

## الطلبة والمعلمون اتفقوا على الاحتجاج.. من أجل التعليم:

شهد بداية العام الدراسي الجديد حركات إحتجاجية من نوع جديد، حيث اشترك الطلاب والمعلمون وأعضاء هيئات التدريس في إضرابات واحتجاجات نتيجة لسياسات التعليم الفاشلة، والتي لم تتغير في ظل تولي رئيس منتخب زمام الأمور في مصر، بل وتشابهت ردود فعل الحكومة مع ردود الفعل المعتادة لحكومات النظام السابق، من تجاهل وإنكار المشاكل واتهام المتظاهرين والمحتجين بتعطيل الحياة التعليمية.

كان العديد من المعلمين في جميع أنحاء الجمهورية قد قرروا الإضراب عن العمل، والتظاهر أمام وزارة التربية والتعليم، وذلك على مدار أسابيع ومنذ بدء العام الدراسي الحالي. وكانت احتجاجات المعلمين للمطالبة بعدة مطالب وأهمها الانفلات الأمني وحالات تعدي أولياء الأمور على المدرسين، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة الدروس الخصوصية وإصلاح المنظومة التعليمية، ومعالجة مشاكل الرسوب الوظيفي، والمطالبة بالتنقيب، وتوفير منظومة صحية واجتماعية واقتصادية تليق بالمعلمين، وتطبيق حافز الـ ٢٠٠% (طبقاً للقرار رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ والذي ينص علي صرف الحافز لجميع العاملين بالدولة دون استثناء وعودة الترقيات). وبالرغم من فشل مفاوضات المعلمين مع الوزارة، إلا أن النقابة المستقلة للمعلمين كانت قد علقت الإضراب لمدة أسبوعين، لإعطاء الوزارة الفرصة لتنفيذ مطالب المعلمين، إلا أن الإضراب قد عاد من جديد بعد مرور الأسبوعين وذلك نتيجة عدم استجابة الوزارة لمطالب المعلمين.

من الجدير بالذكر، أن بعض الأهالي والطلاب كانوا قد انضموا للمعلمين من خلال تظاهرات بالمارس، معبرين عن شرعية مطالب المعلمين، ومؤكدين دعمهم لمطالبهم، وخاصة تلك الخاصة بإصلاح المنظومة التعليمية.

من المدهش أن وزارة التربية والتعليم كانت قد أعلنت مؤخرا عن إعداد كتاب بإنجازات الوزارة خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى لتولي محمد مرسي لرئاسة الجمهورية، والتي من أبرزها قرارات وزير التربية والتعليم إبراهيم غنيم، والتي وفرت حوالي ٢,٤ مليار جنيه من ميزانية التعليم، ومنها قرار تحويل الثانوية العامة لعام واحد، وعدم المد لمن يبلغ سن التقاعد. فلو كانت إنجازات الوزارة في الـ ١٠٠ يوم رائعة هكذا، فلماذا إذن ارتفع عدد احتجاجات المعلمين والطلاب في الشهور الثلاثة الأخيرة في كافة المحافظات؟

وكان للطلاب دورا محوريا في التعبير عن عدم رضاهم بما آلت إليه المنظومة التعليمية في مصر، فلعل طلاب قرية التحسين التابعة لمحافظة الدقهلية خير مثال، فقد أضرب طلاب المدرسة الابتدائية عن التعليم لمدة ثلاثة أيام مع بدء العام الدراسي، معترضين على سوء الظروف التعليمية في المدرسة ذات الغرفة الواحدة المتهمة، وغيرهم من طلاب المدارس في المحافظات الأخرى. كما شهدت الـ ١٠٠ يوم خروج طلاب الجامعات في تظاهرات مطالبة بحقوقهم في التعليم الجيد، وهو ما قوبل بالرفض وتدخل قوات الأمن حيث تم الاعتداء على الطلبة المعتصمين السلميين في أكثر من جامعة، ولتتخذ جامعة النيل مثالا. فقد بدأت أحداث جامعة النيل بعد إعتراض طلبة الجامعة على تسليمها للدكتور أحمد زويل لتحويلها لجامعة زويل، فقام الطلبة ببدء إعتصام بالجامعة، فما كان من الحكومة إلا التدخل عن طريق قوات الشرطة والتي قامت بالإعتداء على الطلبة المعتصمين وعلى أهاليهم وقامت باعتقال بعض الطلبة وضربهم، كما تم توجيه التهم إليهم في النيابة العامة وكأنهم خارجين على القانون لمجرد رفضهم التنازل عن حقهم في التعليم. وانتهى الأمر بإخلاء سبيل الطلبة وفض اعتصامهم وتسليم مباني الجامعة لمسئولي جامعة زويل بعد أن تم ضرب عرض الحائط بمطالب طلبة جامعة النيل. وهكذا، فكل الاحتجاجات التي شهدناها خلال الـ ١٠٠ يوم ما هي إلا انعكاس لفشل النيس في أولى شهور توليه الحكم لإقرار أي سياسات أو البدء في أي مشروعات تصب في إصلاح التعليم في مصر، بل وقد استمر تجاهل وزارة التربية والتعليم لمطالب المعلمين والطلبة، كما استمرت الشرطة في إهدار كرامة المواطنين لمجرد أنهم عبروا عن آرائهم.

## إضراب الأطباء.. من أجل الحق في الحياة

لعل إضراب الأطباء، الذي بدأ في عهد الرئيس مرسي، من أهم انعكاسات تجاهل الرئيس وحكومته لمشكلة الصحة في مصر. فأطباء مصر كانوا قد بدأوا الإضراب لأسباب عدة، منها مطالبتهم بزيادة رواتبهم، والإصلاح بداخل المستشفيات، و تأمين المستشفيات وتوافر الحماية الأمنية لهم وتعديل كادر الأطباء ليليق بأهمية الأطباء وبالمهمة المقدسة التي يتولونها. كما طالب الأطباء بزيادة ميزانية الصحة كي تتناسب مع المعاهدات الدولية التي وقعتها مصر، وهو ما يتطلب ارتفاع الميزانية من ٤,٨% الى ١٥%، وذلك ليس فقط لرفع أجور الأطباء ولكن لتوفير الأجهزة والمعدات الطبية التي أصبحت ناقصة من معظم المستشفيات، حتى البسيط منها كالقطن والشاش.



جاء إضراب الأطباء مماثلاً لإضراب المعلمين، في اهتمامه ليس فقط بتحسين الظروف المعيشية للمضربين، ولكن لتحسين الخدمة التي تقدم للمواطن، والتي هي حق من حقوق كل المواطنين.

رد فعل الرئيس كان من خلال التأكيد على الحق الشرعي في الإضراب، دون المس بحقوق الآخرين، مؤكداً أن موارد الدولة لا تكفي لإيجاد حل حاسم للمشكلة وواعداً بإنهاء الأزمة في أقرب وقت، دون التطرق لسبل التعامل مع تلك الأزمة. أما عن رد فعل وزارة الصحة، فقد أكد وزير الصحة الدكتور محمد مصطفى حامد عن اتفاقه الشديد مع مطالب الأطباء المضربين، مؤكداً على أن رسالتهم قد وصلت للمسؤولين ولذا فيجب عليهم إنهاء الإضراب حتى يتم التعامل مع مطالبهم وتحقيقها. ولأن الأطباء، كغيرهم من المواطنين المحتجين على سياسات الرئيس المنتخب التي لم تأتي بحلول لمشاكلهم، بل تجاهلهم الرئيس في خطته لأول ١٠٠ يوم، معتادين على الوعود التي لا تأتي بثمارها، فقد قرروا الاستمرار حتى يرون محاولة جادة لحل مشكلاتهم ومشاكل المنظومة الصحية في مصر. وهكذا، فقد استمر الإضراب، والذي اشترك فيه حوالي ٧٠% من الأطباء، ثم تم التصعيد إلى توقيع استقالات جماعية للأطباء. كلها محاولات من الأطباء، ليس فقط لإنقاذ معيشتهم، بل لإنقاذ حق المصريين في الخدمات الصحية الجيدة المجانية وبتكاليف منخفضة.

## التلوث، والصحة العامة.. استغاثات قرى مصر المتجاهلة

ظل المواطن المصري يعاني من سوء الأحوال المعيشية وتدهور الصحة العامة، وظلت الحكومة في عهد الرئيس مرسي متجاهلة للأوضاع المتردية على كافة المستويات. فقد شهدت الـ ١٠٠ يوم احتجاجات قرى بأكملها على أسباب متشابهة، كلها تتعلق بانقطاع المياه أو تلوثها، انعزال القرى، تردي الخدمات الصحية والتعليمية، أو انعدامهما تماماً. فكانت أولى حالات كوارث القرى في قرية صنصفت، ثم انتقلنا إلى شكل من الاحتجاج لم تشهده مصر من قبل، وهو احتجاج قرى بأكملها بإعلانها العصيان المدني والانفصال الإداري عن محافظاتها.



(المياه في قرية صنصفت)

ففي شهر أغسطس استغاث أهالي قرية صنصفت بالمنوفية عندما أصيب الآلاف من السكان بالتسمم مما تسبب في وفود حوالي ١٠٠٠ مواطن من أهالي صنصفت الى عيادات القرية شاكين من نفس الأعراض والآلام في يوم واحد، تبين أنها ناتجة عن تسمم مياه الشرب بالقرية. بلغ عدد المترددين على المستشفيات حوالي ٤ آلاف و ٢٠٠ مواطن من أهالي القرية. فالمشكلة لم تكن في عدم وصول الأهالي للمياه ولكن في تلوثها الشديد الذي دفع أهالي صنصفت الى بناء محطة أهلية بمجهودات ذاتية ويعاملين متطوعين حتى يحصلوا على المياه النظيفة للشرب. من أهم أسباب تلوث المياه في صنصفت هو مشكلة الصرف الصحي، فحوالي ٢٤% فقط من الأسر في محافظة المنوفية متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي، حيث تعتمد الأسر الأخرى على "الطرنشات" أو غيرها من الحلول البدائية، وهو الحال في ٥٦% من مناطق مصر، حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

لم تسلم قرية التحسين التابعة لمحافظة الدقهلية من تدهور الحالة المعيشية هي الأخرى. فقد افتقدت الي الخدمات الأساسية ومن سوء التنمية في كافة المجالات. ففتقد القرية لوجود مدرسة إعدادية وثانوية، أما المدرسة الابتدائية فقد بدأت في العمل منذ بداية العام الدراسي الحالي وذلك بعد إضراب أهالي التحسين وتلاميذ الابتدائي لعدة أيام. كما فتقد قرية التحسين للخدمات الصحية الأولية، فليس بها وحدة صحية حتى. وأما بالنسبة للكهرباء، فمولد لكهرباء الوحيد يقوم بتوليد الكهرباء لنصف القرية فقط. القرية ما زالت محرومة من شبكة الصرف الصحي، ولم تدخلها شبكات مياه الشرب إلا منذ ٥ سنوات فقط. افتقاد القرية لهذه الخدمات الأساسية يعني افتقاد أهلها للكثير من حقوقهم الأساسية، كالحق في المياه، والحق في التعليم والحق في الصحة. مع كل هذا النقص في الخدمات، فأهالي التحسين لا يشكون إلا من صعوبة الوصول إلى الخدمات في قرى أخرى مجاورة بسبب عدم وجود طريق يربط القرية بغيرها من القرى أو بمركز بني عبيد التابعة هي له. ويعد هذا المطلب الأساسي لأهالي القرية منذ عام ٢٠٠٨، وهكذا كانت قرية التحسين الأولى في إعلان العصيان المدني، ثم الانفصال الإداري عن محافظة الدقهلية. ولأن حال التحسين لا يختلف كثيرا عن حال باقي قرى مصر، في الصعيد والدلتا فقد توالت حالات الاعتراض والغضب في قرى أخرى في المنوفية والصعيد، مطالبة بمستوى معيشي بسيط، ومهددة بالعصيان المدني والانفصال الإداري. وبالرغم مما حققته قرية التحسين من صدى في الإعلام وتأثير في الرأي العام، إلا أن الحكومة المصرية ظلت متجاهلة التحسين وغيرها من القرى المحتجة، مما تسبب في زيادة الاحتجاجات وانضمام قرى جديدة لنفس المسار. فمن حق هؤلاء المواطنين الحصول على مستوى متوسط من الصحة العامة و من ثم حياة كريمة.



### أزمة السكن في مصر، ولا عزاء لسكان العشوائيات

تظل أزمة السكن في مصر من أهم المشاكل التي يواجهها المواطن، والتي تتطلب حلولا جذرية من الرئيس المنتخب وحكومته. فبالرغم من صعوبة التعامل مع أزمة السكن، إلا أننا كنا لنكتفي ببدء العمل على إصلاح منظومة السكن، وتغيير سياسة الدولة في التعامل مع المناطق العشوائية ووضع السكان في أولوية اهتمامات الحكومة والرئيس. إلا أن سياسات الرئيس وحكومته ما كان منها إلا أن أعادت إنتاج سياسات النظام السابق، بأسماء جديدة. بل وتمادت في إذلال سكان العشوائيات لحثهم على الهروب من مناطقهم، لتستفيد الدولة من الأراضي التي يشغلها هؤلاء المواطنين. وهنا نذكر مثال رملة بولاق، والذي يعكس سياسات الرئيس المنتخب وفشله في التعامل مع السكن كحق، وتخاذله وحكومته عن احترام حقوق وكرامة السكان في مصر.

نبدأ بتوضيح السياسة العامة للسكن لحكومة الرئيس مرسي، والتي أعلنت ملامحها الرئيسية وجاءت تحت مسمى "القاهرة ٢٠٥٢". كانت هيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان قد بدأت التخطيط لمشروع مصر ٢٠٥٢ وهو الذي يعمل على رؤية المشروع الذي بدأه النظام السابق وهو مخطط القاهرة ٢٠٥٠. مخطط القاهرة ٢٠٥٠ كان يمثل رؤية لإعادة توزيع سكان القاهرة والجيزة على المدن الجديدة المحيطة بهم مثل مدينة ٦ أكتوبر وحلوان. ومن ضمن أهداف المخطط هو نقل جميع سكان المناطق العشوائية إلى خارج القاهرة حتى تكون خالية من أي مناطق "غير قانونية" قبل عام ٢٠٥٠. وقد أعلن عن هذا المخطط عام ٢٠٠٨ وتم البدء في عدة مشروعات إخلاء للعشوائيات على مر الأربع أعوام السابقة. هذا المخطط تعطل بعض الشيء مع بداية ثورة يناير وذلك بسبب أن البعض من أكبر مؤيديه، مثل جمال مبارك والوزير السابق للإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، تم مواجهتهم بالحاكمة بتهم فساد<sup>٦</sup> وفي شهر أبريل من عام ٢٠١١، أكد الوزير محمد فتحي البرادعي انه تم تعطيل مشروعات تطوير القاهرة الكبرى ٢٠٥٠ "لأنه ليس من أولويات الدولة في الوقت الحاضر".<sup>٧</sup>

يبدو أن هذا المشروع أصبح من "أوليات الدولة" في من جديد في الشهور الماضية ومع تولي محمد مرسي لرئاسة الجمهورية، حيث عاد المشروع بإسم جديد هو "مصر ٢٠٥٢". لا توجد معلومات كافية عن هذا المخطط الجديد ولكنه بالتأكيد سيتضمن خطة لإخلاء المناطق الفقيرة والعشوائية في القاهرة، وإعادة تسكين سكانها في مناطق أخرى خارج القاهرة. سياسة النظام السابق اتسمت بانعدام الشفافية، ومفاجأة الأهالي بهدم منازلهم وعدم توفير بدائل ملائمة لهم. وفي خلال الشهور الثلاث الماضية، تأكد لنا أن برنامج الرئيس مرسي لن يختلف كثيرا. فمن الممكن أن نعتبر تصرف الحكومة الجديدة في أحداث رملة بولاق كمقياس لمدى تغير سياسات الدولة في التعامل مع السكان وأهالي المناطق العشوائية.

رملة بولاق منطقة اشتهرت في الشهور الماضية بسبب الاشتباكات التي وقعت بين أهالي الرملة والأمن في أبراج نايل سيتي. وبعيدا عن السبب في تلك الخلافات، فإن منطقة رملة بولاق قد عانت في الشهور القليلة الماضية من مضايقات من الشرطة وهجمات مستمرة على الأهالي، والكثير من حالات القبض العشوائي، وقد تزامنت تلك المضايقات مع صدور قرار من المحافظ تم نشره بالجريدة الرسمية، للإستيلاء أرض رملة بولاق، وهو ما نتوقع أن يتبعه قرارا بإخلاء المنطقة.

من الجدير بالذكر، أنه منذ صدور هذا القرار في يونيو ٢٠١٢، لم يتم التشاور مع الأهالي أو حتى إعلامهم بصدور قرار الاستيلاء على أراضي الرملة للمنفعة العامة، وهي موطنهم الذي يمتلكون عقود ملكية قانونية له. غياب الشفافية، وتجاهل الأهالي استمرار، وصاحبه محاولات لإخراج الأهالي من أرضهم، كان أهمها حالات القبض العشوائي التي بدأت في أغسطس ٢٠١٢ واستمرت حتى يومنا هذا، وهو ما يعكس سياسات اتبعتها حكومة الرئيس مرسي في الـ ١٠٠ يوم أولويتها للمستثمرين وبيع الأراضي، وتجاهل المواطن وأبسط حقوقه.



منذ أحداث الثاني من أغسطس وسكان المنطقة تحت التهديد الدائم من القبض العشوائي. فقد شهد هذا اليوم تشابك قوات أمن أبراج الناييل تاورز مع سكان رملة بولاق بعد مقتل أحد السكان (عمر البني) من رصاصة أطلقها ضابط شرطة السياحة وانتهى الصراع الذي استمر عدة ساعات بالقبض على حوالي ١٨ شخصا بشكل عشوائي. على مدار الأسابيع الثلاثة التالية، أجريت ثلاث عمليات اعتقال عشوائية جديدة من قبل قوات الأمن المحلية وتم اعتقال العشرات. في خلال شهر أغسطس، النائب العام جدد فترات الحجز للمقبوض عليهم عدة مرات لاسباب غير مفهومة أبدا وبدون أي شفافية، كما أمر بالقبض على عشرين شخص من السكان بعد ان اتهمهم بالتورط في أعمال العنف والتخريب.

حتى الان، مصير بعض المقبوض عليهم ما زال غير واضح وأسباب هذه الاعتقالات أيضا ليست واضحة، وهو ما يتنافى مع قواعد العدالة والمحاكمات العادلة. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد مواعيد محددة للمحاكمة للكثير من المعتقلين والتفسير الوحيد الذي جاء من النيابة هو ضرورة إجراء المزيد من التحقيقات. وفي اطار اللاشفافية، تمت دورتين أخريتين من القبض العشوائي في الثامن من أغسطس والثامن عشر من الشهر نفسه، وتكررت حالات القبض العشوائي في شهر سبتمبر بعد قيام الأهالي بالتظاهر السلمي مطالبين بالإفراج عن أبنائهم المحتجزين عشوائيا.

إذن تصرف الشرطة في الثلاث شهور الماضية يذكرنا بنظام الطوارئ الذي كان سائد في عصر مبارك، وهو القبض والاحتجاز العشوائي الذي يفتقر إلى أبسط قواعد العدالة، كما أن حالات القبض العشوائي التي تركزت على أهالي رملة بولاق ما هي إلا استمرار سياسة تهدر كرامة الفقراء وتتعامل معهم دوما كمجرمين، حتى في غياب أي أدلة، بل وتستغل فقرهم وحاجتهم في الضغط عليهم لإخلاء منازلهم وترك بيوتهم وأراضيهم. فأين العدالة التي جاء بها الرئيس المنتخب؟

**وختاماً،** فإن تقييماً للمائة يوم الأولى من تولي الرئيس مرسي رئاسة مصر ما هو إلا تقييم مستمد من حركات إحتجاجية غير مسبوقة اشترك فيها المواطنون بمختلف قطاعاتهم وفئاتهم ومحافظاتهم، مطالبين أول رئيس لمصر بعد الثورة بتحقيق مطلب الثورة البسيط: العدالة الاجتماعية.. ولذلك، فقد استندنا في تقييماً للمائة يوم إلى احتجاجات المواطنين، والسياسات المتسببة فيها، وطريقة التعامل معها، آملين ألا ننزلق في فخ الخمس وعود (الأمن والوقود والخبز والنظافة والمرور) والتي لم تعكس احتياجات الشعب التي يمكن تلخيصها في مطلب العدالة الاجتماعية. ولكن مما يبدو أن سياسات استغلال وتهميش الفقراء والطبقة المتوسطة ظلت محصنة من مطالب الثورة، وأبقت على نفسها خلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووصولاً لرئاسة مرسي وحكومته التكنوقراط ذات التوجه الإخواني.. فبالرغم من خلافاتهم، اجتمعوا جميعاً على الاستمرار في سياسات تهميش الفقراء وتجاهل حقوق المواطنين.